ان وضع الفلسطينيين ، «الذين يزداد سخطهم » ، لا يهدد « امن » اسرائيل او دولة عربية معينة ، بل « امن» المنطقة العربية كلها ٠

وقد تصرفت وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين وتشغيلهم بغية نفض يد الامم المتحدة (التي كان يسيطر عليها في ذلك الوقت الدول المرتبطة بتلك الدول الامبريالية) ، من الوجه السياسي للمسألة الفلسطينية والتركيز على الوجه « الاقتصادي » و « الانساني » من الناحية العملية ٠ رغم ان قرارات الامم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين تثبت لهم حقهم في العودة الى وطنهم ٠ فالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ الدورة الثالثة المتخذ في كانون الاول ديسمبر ١٩٤٨ ما زالت حتى الان حبرا على ورق ، وهي تنص على ما يلي :

« ان الجمعية العامة ٠٠ **تقرر** ان يسمح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، ان يفعلوا ذلك في اقرب وقت مكن ، وان يدفع تعويض عن اموال الذين يختارون عدم العودة الى ديارهم ، وعن الخسائر والاضرار التي تلحق بها والتي تقتضي مبادىء القانون الدولي او العدالة قيام الحكومات او السلطات المسؤولة بتعويضها ٠

وتوعز الى لجنة التوفيق ان تسهل عودة اللاجئين الى وطنهم ، وتوطينهم وتأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا ، وتعويضهم ، وان تقيم الصلات الوثيقة مع مدير مؤسسة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وبواسطته ، مع هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المختصة » ٠

فمن الناحية العملية ، نتيجة للظروف التي احاطت بنكبة الشعب الفلسطيني لم يبق هناك من وسيلة امام الامم المتحدة ومن يقف وراءها في تلك الآونة ، سوى التأكيد اللفظي على حق الفلسطينيين في العودة ، بينما السلوك العملي هو **التركيز** على الغاء الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني للحفاظ على « الامن والسلام » واجراء تسوية « للنزاع » ٠٠ والسعي « لتوطينهم » وتأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا و « تعويضهم » ٠

مشاريع التوطين تاريخيا

« ان مرور الوقت دون ظهور حل سياسي للقضية العامة ولمشكلة اللاجئين من شأنه عودة هؤلاء الى وطنهم او استيعابهم اقتصاديا حيث هم ، حمل الاوساط السياسية الدولية على اجراء تحول اساسي في موقفها استدعى (اولا) السعي لتقديم فرص للعمل للاجئين و (ثانيا) السعي لدمجهم كليا في الاقتصاديات المضيفة ، و (ثالثا) بعد فشل المسعيين الاولين السعي لتحسين